تعدد المعاني الوظيفية في الجملة الواحدة

بحث تقدمت به الطالبة

امل احمد حمه

الجامعة العراقية/ كلية التربية للبنات

بإشراف

أ. د.خديجة زبار الحمداني

مقدمة

الجملة: ((الجملة واحدة الجُمَل والجُملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء، جمعه عن تفرقة وأجمل له الحساب كذلك، ما يجملهُ: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال أَجملت له الحساب والكلام قال الله تعالى:)لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً(، وقد اجملت الحساب إذا رددته إلى الجُملة)) (١).

والجملة لابد أن تفيد معنى ما، وقد يؤتى بالجملة الواحدة لأكثر من معنى وظيفي.

وهذا التعدد في المعنى الوظيفي ينشأ من خلال الجانب التحليلي الذي يقدر للجملة الواحدة أكثر من سياقٍ واحد

وهذا الجانب التحليلي الذي أخذ به المفسرون ينشأ من خلال ما تحمله الجملة من معاني مجازية ومعاني استعارية ومعاني تأويلية أو ما تحملهُ الجملة الاشتراك في الإعراب، أي أن تكون للجملة الواحدة أكثر من وظيفة إعرابية فتتعدد بذلك معنى الجملة بتعدد السياقات الذي يتخذه الجانب التحليلي.

قسمت البحث الى ثلاث مباحث

المبحث الاول: التعدد في جملة الفعل الماضي.

والمبحث الثاني: في جملة الفعل المضارع.

والمبحث الثالث: في جملة فعل الأمر.

وسأعرض في هذا البحث التعدد الذي يحدث في المعنى الوظيفي للجملة الواحدة من خلال وجودها في سياقات متعددة ضمن آيات القرآن الكريم.

(١) لسان العرب (جمل): ٣/ ٢٠٣.

Abstract

Multiplicity of the functional meaning in the single sentence

Introduction: any sentence has to serve a specific meaning, and sometimes it serves more than a single functional meaning. This multiplicity of functional meaning stems through the analytical aspect which gives the single sentence more than a single context.

This analytical aspect taken by interpreters stems from what the sentence carries of metaphoric meanings, figurative meanings, interpretational meanings & the syntactic participation the sentence carries.

This comes when the sentence has more than a single syntactic function. Therefore, the meanings of the sentence manifolds according to the multiple contexts taken by the analytical aspect.

المبحث الأول
في جملة الماضي

الفعل الماضي: يبنى الفعل الماضي على الفتح، وهو الأصل في بنائه.

فيقول سيبويه: ((فأما بناء ما مضى فذهب وسَمِعَ ومَكُث وحُمد))[1].

((وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فِعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفِعل الأمر ولم يعرب كالمضارع وبني على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت الفتحة لما إنها أخف الحركات))[2].

ويقع الماضي موقع المضارعة في الجزاء هذا ما أشار إليه المبرد.

((وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك: إن فعلت فقلتُ، فالمعنى: إن تفعل أفعل فلم يسكنّوها كما لم يسكنّوا من الأسماء ما ضارع المتمّكن))[3].

والماضي ما دلّ على زمان قبل زمانك أي قيل زمان تلفظك به الأعلى وجه الحكاية.

وإنما اختص (قد) بالفعل الماضي؛ لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي.

وينصرف الماضي إلى معنى الاستقبال وذلك بالإنشاء الطلبي.

إمّا دعاء نحو: رَحِمَك الله، وأمّا أمراً ويحتمل معنى المضي والاستقبال بعده همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت(٤).

وينصرف إليه أيضاً بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها نحو قوله تعالى:)وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّار((٤٤: الأعراف). وقوله تعالى:)وَسِيقَ الَّذِينَ((٧١: الزمر).

والعلة في الموضوعين إنه من حيث إرادة المتكلم وقع الفعل قطعاً كأنه وقع ومعنى ثم هو يخبر عنه وينصرف إليه أيضاً[5].

وقد يرد في سياق الشرط فيكتسب بذلك معنى التعليق كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (١٨٥: البقرة).

يقول الزمخشري في بيان معنى قوله تعالى (شَهِدَ). ((شاهداً أي حاضراً مقيماً غير مسافر في الشهر فليصم فيه ولا يفطر. فيكون الشهر منصوب على الظرفية))[6].

فسياق الآية وّظف شهد لمعنى الحضور ولهذا نصب الشهر على الظرفية. وهذا ما ذهب إليه البيضاوي[7]، وأبي السعود[8].

في حين أضاف الآلوسي لها معنى (عَلِم) فيقول في قوله (شَهِد) ((شهد من الشهود، يدل على الحضور علماً ، والمعنى: من عَلِم هلال الشهر يتعين به فليصم فالشهر

(١) الكتاب: ١/ ١٢.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٦.
(٣) المقتضب: ٢/ ٢.
(٤) ينظر: شرح الرضي: ٤/ ٩.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٨.
(٦) الكشاف: ١/ ١٦٣.
(٧) تفسير البيضاوي: ١/ ٢٢٠.
(٨) تفسير أبي السعود: ١/ ٢٥٢.

مفعول به بحذف المضاف أي: هلال الشهر)) [1].

فجعلها لمعنى (عَلِم). وهذا ما ذهب إليه أبو هلال العسكري وبإضافة معنى آخر فيقول: ((الشاهد للشيء يقتضي إنه عالم به، ولهذا قيل: الشهادة على الحقوق؛ لأنها لا تصح إلا مع العلم بها فلذلك أن أصل الشهادة الرؤية، وقد شاهدت الشيء رأيته))[2].

فأضاف إليها معنى الرؤية، وبه أقول؛ لأن الصيام لا يكون إلا بعد التثبت والإطلاع وهذا يتم بعد رؤية الهلال هذا بالإضافة أن هذا المعنى يتناسب مع سياق الآية ومع شرعية الصيام فالسياق شرط والشرعية شرط، فشرط الصيام رؤية الهلال فالتعدد الذي حدث في معناه الوظيفي أن الفعل (شَهِد) احتمل معنى (الحضور) فاكتملت نسبته إلى الظرف ((لأن الحضور لا يقتضي العلم بالمحضور ألا ترى أنه يقال حضره الموت ولا يقال: شهده الموت)) [3].

وعندما احتمل معنى (العلم والرؤية) اكتملت نسبته أي مفعوليه، لتعدي هذه الأفعال إلى مفاعيلها.

وقد يرد وهو فعل مبني للمجهول في سياق التضمين فيكتسب بذلك معنى التعدية كما في قوله تعالى:)وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمْ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ((٦١: البقرة).

ويقول الراغب في بيان معنى قوله تعالى: (ضربت): ((أي: التحفتهم الذّلّة التحاف الخيمة بمن ضربت عليه)) [4].

فجعلهُ لمعنى الغطاء أي: غطت عليهم الذّلة ؛ لأنّ التحف ((أصلهُ اللحّاف وهو ما يُتغطى به يقال لحفته فالتحف)) [5].

أما الطبري فجعلها لمعنى الفرض والوضع والإلزام فيقول ((يعني بقولهِ (ضُرِبت) أي: فُرِضت، ووضعت عليهم الذلة والزموها من قول القائل: ضرب الإمام الجزية يعني بذلك وضعه فألزمه إياه)) [6]. ((والإلزام من لزوم الشيء: طول مُكثهِ)) [7].

ويقول الزمخشري في قوله (ضربت): ((معنى الضرب هنا: الإلزام والقضاء عليهم وكقول العرب ضربة لازم، ضرب الحاكم على اليد وضرب الدهر وقيل: معناه الإحاطة بهم والاشتمال عليهم.

وقيل: معناه التصقت بهم. من ضربت الحائط بالطين ألصقته به.

وقيل: معناه جعلته من ضربت الطين خزفاً ، أي: جعلت عليهم الذلة والمسكنة)) [8].

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان[9] وأبي السعود[10]، فجعلهُ لمعنى القضاء الذي هو: فصل الأمر قولاً كان

(١) روح المعاني: ١/ ١٢٩.
(٢) الفروق اللغوية: الباب الرابع / ١١٠.
(٣) الفروق اللغوية: الباب الرابع / ١١٠.
(٤) المفردات: ٥٠٦.
(٥) المصدر نفسه: ٥٠٦.
(٦) تفسير الطبري: ٢/ ١٣٦.
(٧) المفردات: ٧٤٠.
(٨) الكشاف: ١/ ٩٦.
(٩) البحر المحيط: ١/ ٣١٣.
(١٠) تفسير أبي السعود: ١/ ١٣٧.

أو فعلاً. أي أُمر عليهم بالذّلة.

وقولهُ بمعنى الأفعال المتعدية بالهمزة، ولمعنى الإحاطة والاشتمال أي: أحيطت بهم الذّلّة. وبمعنى التصقت بهم فتعدى بالهمزة إلى مفعولين وجعلها بمعنى أفعال التحويل في قوله جعلته.

ويقول ابن عادل في قوله (ضُرِبت): ((ضُرِبت: مبني للمفعول، والذّلة مقام الفاعِل)) [1].

والرأي الراجح من هذه الوجوه قول الطبري لمعنى الإلزام الذي هو: طول مُكثه، فاليهود لازمهم الفقر والحاجة مع وفرة ما أنعم الله عليهم وكأنها أصبحت سمة بهم لطول لزومهم الذّلة والمسكنة، فالتعدد الي حصل في معناه الوظيفي تضمن معنى الغطاء حين احتمل معنى التحف، وتضّمن معنى التصير حين احتمل معنى أفعال التحويل وتضمّن معنى التعدية حين احتمل معنى الأفعال المتعدية بالهمزة هذا بالإضافة احتمل معنى الإلزام والقضاء والإحاطة والشمول والإلصاق والفرض والوضع وتضمّن معنى الفعل المبني للمفعول.

المبحث الثاني
في جملة المضارع

الفعل المضارع: ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى ماضي، ومضارع، وأمر.

يقول سيبويه: ((وأما الفعل فامثلة أُخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)) [2].

وأحداث الاسماء أي أنها مشتقة من الاسماء التي تسمّى المصادر وهذا ما أكده ابن السراج بقوله:

((جميع الأفعال مشتقة من الاسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمل، ألا ترى أن حملت مأخوذ من الحمل وضربت مأخوذة من الضرب، وإنّما لقّب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها)) [3].

والفعل المضارع إذا انتظم في الجملة فهو إما مرفوع أو منصوب أو مجزوم وإعرابه إما لفظي وإما محلي وهذا ما جاء في الكتاب: ((والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرفع سبفعل والجزم لم يفعل)) [4].

وجاء في المقتضب: ((أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الاسماء فوقوعها مواقع الاسماء هو الذي يرفعها فهي مرفوعة حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل خاصة، فأمّا ما كان منها في موضع رفع قولك: يقوم زيد (يقوم) في موضع المبتدأ. وكذلك: زيد يقوم، (يقوم) في موضع الخبر)) [5].

والمضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١/ ٣٤٤.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢.

(٣) الاصول: ١/ ٤٠.

(٤) الكتاب: ١/ ١٤.

(٥) المقتضب: ٢/ ٥.

رضاعاً ويتعين المضارع للحالية بـ (الآن) و(آنفاً) وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء.

ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل نحو: أضرب غداً وينصرف المضارع إلى معنى المضي بـ (لم ولّما) الجازمة وينصرف إلى معنى الاستقبال بـ (لو) المصدرية وباقتفائه طلب الفعل يتضمن معنى الأمر والنهي والدعاء والتمني والترجي والإشفاق[1].

أما لدخول سين وسوف على الفعل المضارع فقد يضيف معنى للفعل المضارع ومعناها تأخير الفعل أي الزمان المستقبل، وعدم التضيق في الحال فهي موضوعة للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال.

وقد يرد في سياق الأمر فيكتسب بذلك معنى الجملة الطلبية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٢٢٨: البقرة). يقول الزمخشري في بيان قوله تعالى (يتربصن): ((هو خبر في معنى الأمر وأصل الكلام: وليتربصن المطلقات وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد الأمر وإشعار بأنه ما يجب أن يتلقى المسارعة إلى امتثاله فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص، ونحو قوله في الدعاء: (رحمك الله) وإخراج في صورة الخبر ثقة الاستجابة كأنما وجَدت الرحمة فهو يخبر عنها وبناؤه على المبتدأ أيضاً فضل تأكيد))[2].

وهذا ما ذهب إليه البيضاوي[3] معبراً بالأمر في صورة الخبر لإفادة التأكيد ومما أفاد معنى المسارعة أيضاً.

ويقول القرطبي في قوله (يتربّصن): ((التربّص: التأنّي والتصبّر عن النكاح وترك الخروج عن مسكن النكاح وذلك بأن لا تفارقه)) [4].

فجعلها لمعنى التأني الذي بمعنى ((أنيت الشيء آنياً أي: أخرّته عن أوانه وتأنيت تأخرت))[5]. ومعنى الكلام: التأخر عن النكاح لثلاثة قروء.

ويقول ابن عادل: ((التربّص يتعدى بنفسه؛ لأنه بمعنى انتظرت، أن يكون مفعول التربُص محذوفاً وهو الظاهر تقديرهُ. يتربصنّ التزويج ويكون ثلاثة قروء على هذا منصوباً على الظرف لأن اسم عدد مضاف إلى ظرف، والثاني: يكون المفعول هو نفس ثلاثة قروء، أي: ينتظرن مُضي ثلاثة قروء))[6]. فجعلها لمعنى الانتظار.

ويقول البقاعي في قوله (يتربّصن): ((تربّص: أي إمهال وتمكث ليتحمل فيه)) [7]. ((والمهل والمهلة: كله السكينة والرفق)) [8].

((ومكث بالمكان: أقام، والمكث: الانتظار)) [9].

(١) شرح الرضي: ٤/ ٢٦.
(٢) الكشاف: ١/ ١٩٩.
(٣) تفسير البيضاوي: ١/ ٢٦٠.
(٤) تفسير القرطبي: ٢/ ١٧٦.
(٥) المفردات: ٩٦.
(٦) اللباب في علوم الكتاب: ٣/ ٩٣.
(٧) نظم الدرر: ١/ ٣٤٧.
(٨) لسان العرب (مهل): ١٤/ ١٤٣.
(٩) المصدر نفسه (مكث): ١٤/ ١٠٩.

فالإمهال أفاد معنى السكينة، والمكث أفاد معنى الإقامة والانتظار.

والرأي الراجح من هذه الأقوال قول ابن عادل لمعنى الانتظار ؛ لأن سياق الآية والمعنى الشرعي لها يفيد على معنى الانتظار هذا بالإضافة أن المعاني الأخرى التي وردت عند المفسرين جميعها تفيد بصورة عامة معنى الانتظار، فالتعدد الذي حصل في معناه الوظيفي إن فعل الأمر (يتربّصن) تضمّن معنى التأكيد واحتمل معنى الخبر، وتضمّن معنى التصبّر والتأخر والانتظار، وتضمّن معنى الإقامة حين احتمل معنى المكث، وتضمّن معنى السكينة حين احتمل معنى الإمهال.

المبحث الثالث
في جملة الأمر

فعل الأمر: يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه فيقول سيبويه ((واما بناء لم يقع فإنه قولك آمراً أذهب وأقتُل وأضرب)) [1].

وسبب تسكينها؛ لأنّها لا تقع موقع المضارع وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله: ((أما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكّن؛ لأنّها لا تقع موقع المضارع ولا ينعت بها فلذلك سكن آخرها، فإذا قلت: افعل في الأمر لم تُلحقها عاملاً لا فيها شيء من حروف المضارعة)) [2].

وهذا ما جاء في شرح الرضي.

مثال الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره، حكم المجزوم سواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمّى أمراً عند الأصوليين نحو قولك:

أضرب على وجه الاستعلاء.

وطلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو: اللهمّ ارحم. أو غيره وهو الشفاعة.

أو ما يطلب به الفعل بل كان إمّا على وجه الإباحة نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ (٣١: الأعراف).

أو للتهديد نحو ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٤٠: فصلت).

وكذا الكلام في النهي فإن قولك: لا تؤاخذني في نحو: (اللهم لا تؤاخذني بما فعلت). نهي في اصطلاح النحاة وإن كان دعاء في الحقيقة[3].

وقد يرد فعل الأمر في معنى الشرط فيكون بذلك في سياق تعليق، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾ (٦٣: النساء).

وظّف الفعل (أعرض) في هذا السياق لمعنى غير أصل معناه في اللغة الذي هو بمعنى (الصدّ، وأعرض عنه: صَدَّ) [4].

فيقول الطبري في بيان معنى قوله تعالى: ﴿أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ﴾ ((يقول فدعهم فلا تعاقبهم في أبدانهم ولكن عظهم بتخويفك إياهم بأس الله أن يحلَّ

(١) الكتاب: ١/ ١٢.
(٢) المقتضب: ٢/ ٤.
(٣) ينظر: شرح الرضي: ٤/ ١٢٨.
(٤) لسان العرب (أعرض): ١٠/ ١٠٧.

بهم))[1].

فجعلها الطبري بمعنى نفي عاقبتهم فاستعير الصدّ لمعنى النفي وكأن المعنى: صدّهم عن العقاب. وجعل الموعظة بمعنى التخويف بعقاب الله وهذا ما ذهب إليه الزمخشري[2].

ويقول الرازي في معنى قول (أعرض): ((أن لا يقبل منهم العُذر ويصبر على سخطِه، فإن من لا يقبل العُذر فقد يوصف بأنه معرض عنه غير ملتفت إليه)) [3].

فجعل الإعراض هو أن يتصدى عن أعذارهم أي: غير ملتفت إليها.

ويقول أبو حيان في قوله (أعرض): ((وقيل المعنى بالإعراض: معاملتهم بالرفق والأناة ففي ذلك تأديب لهم وهو عتابهم . وعظهم: أي خوفهم بعذاب الله وازجرهم وأنكر عليهم أن يعودوا لمثل ما فعلوا))[4].

فجعلها أبو حيان لمعنى الرفق والأناة وتولد هذا المعنى للإعراض وذلك بتغير السياق بحسب الظروف والأحداث الملابسة بها وبما أن في هذا السياق لا يراد بالإعراض الهجر والقطيعة بل الغرض هو تأديبهم وعتابهم، ورد الإعراض بمعنى الرفق والأناة.

أمّا ابن عادل فجعل الإعراض بمعاداتهم فيقول: ((أعرض عنهم بالعداوة لهم)) [5].

ويقول أبي السعود في قوله (أعرض عنهم): ((فأعرض عنهم جواب شرط محذوف أي: إذا كان حالهم كذلك فأعرض عن قبول معذرتهم))[6]. فجعل الفعل أعرض لمعنى جواب الشرط.

وجعل السعدي الإعراض لمعنى عدم المبالاة فيقول: ((أعرض: لا تبال بهم ولا تقابلهم على ما فعلوه واقترفوه وعظهم: بين لهم حكم الله مع الترغيب في الإنقياد والترهيب من تركه))[7].

فجعلها السعدي لمعنى عدم المبالاة التي بمعنى المباعدة، وهذا المعنى يتناسب مع حقيقة الإعراض وبه أقول لأن حقيقة الإعراض كما ورد عن ابن عاشور هو: عدم الالتفات إلى الشيء بقصد التباعد عنه مشتق من العُرض بضم العين وهو الجانب. ثم استعمل استعمالاً شائعاً في الترك والإمساك عن المخالطة والمحادثة لأنه يتضمّن الإعراض غالباً يقال: أعرض عنه كما يقال صد عنه [8].

وهذا أقرب المعاني إلى المعنى الحقيقي والذي يتناسب أيضاً مع سياق الآية التي ورد فيها.

فالتعدد الذي حصل في معناه الوظيفي للفعل أعرض هو معنى نفي العقاب، ومعنى الرفق والأناة، ومعنى عدم قبول الأعذار، ومعنى المعاداة، ومعنى

(١) تفسير الطبري: ٨/ ٥١٥.
(٢) الكشاف: ١/ ٤٢٥.
(٣) تفسير الرازي: ٥/ ٣٦٣.
(٤) البحر المحيط: ٤/ ١٨٧.
(٥) اللباب في علوم الكتاب: ١/ ٣٠٩.
(٦) تفسير أبي السعود: ٢/ ١٠٧.
(٧) تفسير السعدي: ١/ ١٨٤.
(٨) ينظر: التحرير والتنوير: ٣/ ١٠٨.

عدم المبالاة والتباعد، ومعنى الصدّ. وهذا بالإضافة أنه تضمن معنى التعليق حين احتمل معنى جواب الشرط.

وقد يخرج عن معنى الطلب إلى معاني مجازية كما في قوله:)اهْبِطُوا مِصْرا(. (٦١: البقرة) يقول الطبري في بيان قوله تعالى)اهْبِطُوا(: ((أن معنى الهبوط إلى المكان إنما هو النزول إليه والحلول به)) [١].

فجعلها لمعنى النزول ((والنزول في الأصل هو انحطاط من علو)) [٢].

وهناك فرق بين الهبوط والنزول. ((الهبوط نزول يعقبه إقامة، ولا يقال: هبط الأرض إلا إذا استقر فيها. أما النزول فيقال: نزل وإن لم يستقر)) [٣].

وعلى هذا فالهبوط هو المعنى المناسب لسياق الآية كونهم عندما نزلوا مصراً استقروا فيها.

ويقول القرطبي في قوله (اهبطوا): ((أمر معناه التعجيز كقوله:)كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً([٤] (٥٠: الإسراء).

أما أبو حيان فجعلها بمعنى جملة الشرط فيقول: ((اهبطوا مصراً معنى: أن تهبطوا اضمر الشرط فعله بعد فعل الأمر كأنه قال: أن تهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم)) [٥].

أما الخازن فجعلها لمعنى جواب الشرط فيقول: ((اهبطوا مصر: يعني إن أبيتم إلا ذلك فأتوا مصراً من الأمصار)) [٦].

فجعل فعل اهبطوا بمعنى أتوا، ((والإتيان: مجيء بسهولة ومنه قيل للسيل المار على وجهه آتيّ)) [٧].

وابن عاشور جعل لفعل الأمر معاني أخرى بلاغية فيقول ((فالأمر في قوله (اهبطوا) للإباحة المشوبة بالتوبيخ أي إن كان هذا همكم فاهبطوا)). بقرينة قوله: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾.

فهو أباح لهم الهبوط في مصر ولكن هذه الإباحة تضمنت التوبيخ على رغبتهم في الاستبدال.

ويقول ابن عاشور: ((إن قول موسى لهم)اهْبِطُوا مِصْراً(أمراً قصد منه التهديد على تذكيرهم أيام ذلهم وعنائهم وتمنيهم الرجوع لتلك المعيشة كأنه يقول لهم ارجعوا إلى ما كنتم فيه إذ لم تقدروا قدر الفضائل النفيسة ونعمة الحرية والاستقلال)) [٨].

والرأي الراجح من هذه الوجوه قول القرطبي لمعنى التعجيز، وقول الخازن لمعنى جواب الشرط، كون مقام الآية يتطلب اقتضاء فعلين، فعل الشرط الذي هو بمعنى التعجيز وفعل الجزاء الذي يتم فيه تحقيق رغبتهم لأنهم عندما اعجزوا في رغبتهم إلى أصناف الطعام أجابهم بقوله: أن أبيتم ذلك فاهبطوا مصراً.

(١) تفسير الطبري: ٢/ ١٣٦.
(٢) المفردات: ٧٩٩.
(٣) الفروق اللغوية: الباب الثلاثون/ ٣٣١.
(٤) تفسير القرطبي: ١/ ٤٣٠.
(٥) البحر المحيط: ١/ ٣١٣.
(٦) تفسير الخازن: ١/ ٤٨.
(٧) المفردات: ٦٠.
(٨) التحرير والتنوير: ١/ ٦٢٤.

فلم يكن إذن هو مقام ترغيب في الهبوط كي يكون هناك اقتضاء فعل واحد وهو اهبطوا، بل هو مقام تعجيز فالتعجيز في قوله: إن أبيتم.

وجواب الشرط: اهبطوا.

وجاز وقوع الجزاء جملة طلبية؛ لأن الجزاء ليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتب على أمر مفروض.

أما فعل الشرط فلا يجوز وقوعها جملة طلبية[1].

ولهذا لا أرى الصحة في قول أبو حيان بجعل: اهبطوا فعل الشرط.

فالتعدد الذي حدث في معناه الوظيفي أنها تضمنت معنى الاستقرار وهي في معنى الهبوط، وتضمنت معنى الانحطاط حين احتملت معنى النزول. هذا بالإضافة إلى المعاني المجازية التي احتملتها من معنى التعجيز، والتهديد، والإباحة، والتوبيخ.

وأرى الصحة أيضاً لقول الطبري لمعنى النزول الذي يدل على الإنحطاط كون هذا المعنى أيضاً يتناسب مع سياق الآية فاستبدلوا من الطعام الذي هو أعلى من المن والسلوى بالذي هو أدنى الذي هو الفوم والبصل والعدس والذي بدل على الانحطاط.

الخاتمة

١. كشفت الدراسة عن التعدد في المعنى في آيات القران يكون من خلال التوسع في المعاني من مجاز واستعارة وكناية.

ومن معاني الافعال وما تحتويها من تضميناً فإن لكل معنى فيه مدلولاً جديداً يختلف أصلاً عن الاستعمال الاول.

٢. وقد تتجاوز الجملة الواحدة الى سياق الجمل بسبب اتساع تحليلات النحاة والمفسرين إلى ما وراء الجملة وما يحيط بها من ظروف في تعيين وجه من الوجوه التي تحتملها احد التراكيب.

وهذا ما يؤدي الى تعدد معنى الجملة الواحدة من جملة خبرية الى جملة حالية إلى جملة استئنافية... وغيرها من المعاني.

المصادر والمراجع

بعد القران الكريم

١. أنوار التنزيل واسرار التأويل، البيضاوي ، ناصر الدين عبدالله بن عمر(ت ٦٨٥ هـ) تحقيق: د.حمزة النشرتي واخرين، دار الاشراف، القاهرة ١٤١٨ هـ.

٢. ارشاد ذوي العقل السليم الى مزايا القران العظيم، ابو السعود (ت٩٨٣ هـ) محمد بن محمد العمادي ، دار المعرفة بيروت ١٩٧٩ م

٣. الاصول في النحو: ابن السراج، ابو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠هـ – ١٩٨٥م

٤. البحر المحيط، أبو حيان ، محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٥٤هـ) مطبعة السعادة

٥. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت١٣٧٦هـ) ،

(١) ينظر: شرح الرضي: ٤/ ١١٦.

تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة ، ط١ ،١٤٢٠ هـ - ٢٠٠م

٦. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣ هـ) الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.

٧. جامع البيان عن تأويل اي القران ، لابي جعفر بن جرير الطبري، ط٢، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤ م

٨. الجامع لأحكام القران ، القرطبي ، محمد بن احمد (ت ٦٧١هـ) تصحيح احمد البردوني واخرين ،دار الفرقان ، بيروت ، ط٢، ١٩٩٩م.

٩. روح المعاني في تفسير القران العظيم، والسبع المثاني، الالوسي، شهاب الدين (ت١٢٧٠هـ) دار احياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٨ م

١٠. شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ١٩٧١ م

١١. الفروق اللغوية، ابي هلال العسكري (ت٤٠٠هـ) تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ط٣ ، ٢٠١٣ م.

١٢. الكتاب، سيبويه، ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة ط٣. ١٤٢٧، ٢٠٠٦م

١٣. الكشاف عن حقائق التنزيل عيون الاقاويل، الزمخشري، جار الله ابو القاسم بن محمد بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) تحقيق / خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت لبنان، ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م.

١٤. لسان العرب، ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨.

١٥. اللباب في علوم الكتاب، الامام المفسر أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت ٨٨٠هـ) تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض.

١٦. لباب التأويل في معاني التنزيل، تفسير الخازن علاء الدين، علي بن محمد بن ابراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ط٢، مصر ١٩٥٥م.

١٧. المقتضب، المبرّد، ابو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٨. مفردات الفاظ القران، العلامة الراغب الاصفهاني (ت ٤٢٥هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم ، دمشق ط٥، ٢٠١١م.

١٩. مفاتيح الغيب، ابو بكر محمد بن عمر الرازي (ت٣١٣هـ) دار الفكر، بيروت ،١٩٩٠.

٢٠. نظم الدرر في تناسب السور، برهان الدين ابراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، دار الكتب الاسلامي، القاهرة.